الصرف بالآلات (١)

افتتاح محطة القوى والطلمبات السرو بالدقهلية

ستكون إدارة هذه المحطة فاتحة خير عميم للاراضى التى نحن فيها باقليم الدقهلية اذ سيعم بواسطتها الاصلاح لما مساحته ١١٦٠٠٠ فدان منها ٣٤٤٦٠ فدانا أراضى مستكملة الآن لطرق الرى وينقصها وسائل الصرف لوافى و ٥٥٥٤٠ فدانا أراضى غير مستكملة لطرق الرى والصرف معا و ٢٦٠٠٠ فدان أراضى بائرة ليس لها شىء من وسائل الرى والصرف وهذه المحطة واحدة من مجموع المشروعات التى تقوم بتنفيذها الآن وزارة الأشغال لتحسين الرى والصرف فى شمال الدلتا تلك المشروعات التى تتناول اصلاح ٨٨٢٠٠٠ فدان فى مديريات البحيرة والغربية الدقلهية يزرع منها الآن نحو ٦٤٩٠٠٠ فدان زراعة ضعيفة حيث ينقصها استكمال وسائل الرى أو الصرف أو كلاهما معا والباقى ومساحته ٢٣٢٦٠٠ فدان أراضى بائرة محرومة من وسائل الرى والصرف اصالة وقد عملت وزارة الأشغال على اصلاح هذه الأراضى اصلاحا يتناولها من جميع نواحيها وأدت المباحث التى قامت بها فى

---

(١) نشرنا فى العدد السابق من الفلاحة موضوعا لسعادة محمد شفيق باشا وزير الزراعة والاشغال سابقا ومدير مصلحة السكة الحديدية حالا عن « الاكثار من المصارف كواسطة لتقليل مصاريف الانتاج الزراعى » تكلم فيها عن صرف الاراضى الواقعة فى الاطراف الشمالية من الدلتا باستخدام الطلمبات لخفض منسوب تلك الاراضى وأن الحكومة أخذت فى انشاء محطات لهذا الغرض منها محطة السرو بمديرية الدقهلية وقد افتتحت هذه خلال سبتمبر الماضى وألقى فى حفلة افتتاحها حضرة وكيل وزارة الاشغال كلمة رأينا اثبات ما جاء فيها خاصا بالطلمبات ومسائح الاراضى التى ستنتفع بها

هذا السبيل إلى أنه نظرا لانخفاض مناسيبها فان الطريقة المثلى المؤدية إلى صرفها صرفا تاما وافيا انما يكون بالآلات الرافعة ولذلك قررت انشاء ست عشرة محطة طلمبات صرف فرعية للقيام بهذا الغرض موزعة فى شمال الدلتا توزيعاً يتناسب والمساحات المطلوب اصلاحها فى كل منطقة

وعلى هذا الاعتبار أقيم فى مديرية البحيرة ثلاث من هذه المحطات فى نواحى برسيق وحلق الجمل وزقرون زيادة على المحطات الموجودة بها من قبل وفى مديرية الغربية يجرى العمل فى اقامة ثمان محطات فى نواحى فوة والزينى والمندورة وعلى مصارف نمرة ٦ و ٤ و ٣ و ٢ و١ وكذلك خمس محطات فى مديرية الدقهلية فى نواحى فارسكور والسرو وميت عاصم وعموم البحيرة و بنى عبيد

وكان من المعتاد فى مثل هذه الاحوال اقامة ما كينة كبيرة تخصص لادارة كل طلمبة على حدتها وبما ان عدد المحطات السالف ذكرها يبلغ ٧١ فقد كان يتعين تركيب عدد عظيم من الما كينات لادارتها وكان يستلزم هذا الأمر انفاق مصاريف جسيمة فى أعمال الصيانة والوقود والادارة الدائمة . كذلك لجأت وزارة الاشغال الى طريقة اقتصادية ناجعة بأمرار محطات الصرف المذكورة بالقوة الكهربائية المحركة لها وعملت على توريد التيار اللازم لادارة جميع تلك المحطات الجديدة والتى تزاد عليها فى المستقبل من ثلاث محطات قوى رئيسية فقط أقيمت فى العطف و بلقاس والسرو ويبلغ مجموع القوى المتولدة من المحطات الثلاث ١٣٠٠٠ كيلوات أو ما يقابل ١٧٠٠٠ حصان بخارى ويوصل بين هذه المحطات الرئيسية و بعضها وبينها و بين محطات الطلمبات

خط كهربائى رئيسى وخطوط تتفرع منه يبلغ طولها جميعا ٣٠٠ كيلو متر وتحمل هذه الخطوط على أبراج حديدية عددها ٢٠٠٩ وارتفاع كل منها عن سطح الأرض يبلغ ١٢ مترا وذلك فيما عدا مواضع عبور الخطوط الكهربائية بمجرى النيل أو مجارى الترع والمصارف الملاحية فان هـذا الارتفاع يزيد بنسبة عرض كل مجرى وتكاليف هذه الاعمال هى

٥٤٧٠٠٠	ج فى محطات القوى الرئيسية الثلاث
٧٠٠٠٠٠	لمحطات طلمبات الصرف الفرعية
٤٦٨٠٠٠	لانشاء الخط الكهربائى
١٧١٥٠٠٠	جملة التكاليف

وذلك خلاف نفقات تعديل المصارف الرئيسية وانشاء المصارف الفرعية واصلاح الترع الحالية ومد فروع لها وغير ذلك من الأعمال التى تساعد على الاستفادة بهذه المشروعات على الوجه الاكمل

سبق ان ذكرت ان مساحة الأراضى البائرة فى المناطق المشار اليها تبلغ ٢٣٢٠٠٠ فدان ولا يمكن ان تستفيد هذه الاراضى من المشروعات السالفة الذكر الا اذا قام ملاكها باعمال الاصلاحات الداخلية اللازمة لها كتقصيب وتسوية سطحها وشق مساقى الرى ومجارى الصرف فيها واقامة المبانى والمساكن الضرورية لايواء زراعها وما الى ذلك من الاعمال التى تستدعى مصاريف كثيرة ..... وكذا أصبح امر اصلاح الاراضى ميسورا والفرصة سانحة لكل من يريد انتهازها والاستفادة منها من جانب الاهلين

أما من جانب الحكومة فلها فائدة من ذلك أيضاً إذ أن عدم مباشرة

الاصلاح فى هذه الاراضى السالف ذكرها لما يؤدى الى تعطيل رأس المال الذى خصص فى سبيلها دون الحصول على فائدة ما وهـذا التعطيل يعود أثره بالضرر على الخزانة العامة علاوة على الحالة الاقتصادية فى البلاد

لذلك استلفت النظر الى أنه يحسن حالا مديد وزارة المالية ومصلحة الاملاك الاميرية فى بيع أراضى الحكومة فى هذه المناطق لمن يشاء بشروط سهلة بقدر المستطاع وبأثمان معتدلة وشاملة لنصيب تلك الاراضى من التكاليف التى تكبدتها الحكومة فى تنفيذ مشروعات الاصلاح والتوسع الزراعى الخاصة بمختلف المناطق

أما بالنسبة للاراضى الغير مملوكة للحكومة والتى ستنتفع من هـذه المشروعات فامر نصيبها فى التكاليف التي تكبدتها الخزانة العامة من أجلها ممكن معالجته من طريق تشريع عادل يلزم أرباب تلك الاراضى بتحمل ما يخصهم من هذه التكاليف